الرهانات والأبعاد في عملية الاعتداء على ساقية سيدي يوسف 1954-1958

بشير اليزيدي
المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

إنّ المسألة المتعلّقة بالاعتداء على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 تتجاوز الحلقة الضيّقة الخاصّة بالعلاقات التونسية الفرنسية وعلاقة هذه الثنائية بالثورة الجزائريّة وسياسة فرنسا في الجزائر.

إنّ الإشكالية التي تطرحها قضيّة الاعتداء الفرنسي على هذه القرية الحدودية والبحث عن أبعادها واستكشاف رهاناتها، يحتّم علينا "ربط العلاقات بين الدولة التونسية الناشئة والثورة الجزائرية بتعقيدات الظرفية التاريخية من 1954 إلى 1958"[1] .

فقد اجتاز التوجّه التضامني بين الشعبين مع اندلاع الثورة الجزائرية ظرفية خطيرة ارتبطت بالأوضاع على المستوى الدولي، أي امتداد التوتّر بين المعسكرين الشرقي والغربي في نطاق الحرب الباردة، وعلى المستوى المغاربي أي حصول كل من البلاد التونسية والمغرب الأقصى على الاستقلال إلى جانب تسرّب الدعاية القومية العربية وتوظيفها لتحرير المغرب العربي قاطبة، وعلى المستوى التونسي باحتداد الخلاف بين الزعيم بورقيبة وبن يوسف وانعكاساته على تنظيم الدعم للثورة الجزائريّة[2]، إلى جانب المستوى الفرنسي بسبب الضبابية التي ميّزت العلاقات بين السلطة السياسية في باريس والسلطة العسكرية في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى تذبذب الموقف الفرنسي الرسمي في ما يخص الإجراء الذي يجب اتّخاذه أمام المساندة التونسية (والمغربية) للثورة الجزائرية.

1- محمّد لطفي الشايبي: "الدولة التونسية الجديدة والثورة الجزائريّة من 1954 على 1958"، محاضرة ألقيت بمناسبة الاحتفال بالذكرى 40 لاستقلال الجزائر. ص – 1.

2- المرجع نفسه.

هذه هي إذا الخيوط التي تشدّ أطرافها عملية الاعتداء فلا يمكن أن نفهم هذا الحدث إلاّ إذا أدركنا العلاقة بين كلّ هذه المستويات قبل وقوع الحدث وبعده باعتبار أنّ وقع قصف الساقية وتأثيراته في العلاقة بين تلك الخيوط يكتسي قدرا كبيرا من الأهمية ومن الوزن في العلاقات الدولية ومن هذا المنطلق نعتبر أنّ عملية الاعتداء تعدّ منعرجا حاسما في مسار الحرب الجزائريّة- الفرنسية. فانطلاقا من سياسة تصعيد عسكري أدّى هذا الاعتداء إلى تدويل الحدث [تدخّل بريطانيا والولايات المتّحدة] وفي فرنسا أدّى إلى اندلاع "أزمة" على المستوى الحكومي سرعان ما تحوّلت إلى أزمة نظام سياسي كامل [سقوط الجمهورية الرابعة ونشأة الجمهورية الخامسة][3].

فمن خلال هذه الورقة، سنحاول إبراز أهمية العلاقة بين الظرفية المغاربية والثورة الجزائرية ونركّز بالخصوص على الواقع التونسي في إطار هذه العلاقة في مرحلة أولى ثمّ التأكيد على أهمّ مظهر في العلاقة بين تونس والثورة أي أشكال الدعم والمساندة. ثم وفي مرحلة ثانية، سنطرح إشكالية العلاقات التونسية الفرنسية قبيل الاعتداء وسنتناولها من الجانبين الفرنسي والتونسي ونهدف من خلال هذا الطرح توضيح وفهم الأسباب التي ستؤدّي إلى عملية الاعتداء. وننهي هذه الدراسة بالتعرّض إلى نتائج ووقع هذا الحدث وخاصّة مواقف الدول الكبرى إلى جانب النتائج على المستوى المغاربي.

I- الظرفية المغاربية وعلاقتها بالثورة الجزائريّة:

بحكم موقعهما الجغرافي وعلاقتهما التاريخية مع الجزائر كانت البلاد التونسية والمغرب الأقصى مهيّأتين لأن تكونا امتدادا لميدان المعارك منذ اندلاع الثورة الجزائرية في غرّة نوفمبر 1954. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل كان هناك إعداد أو التزام مخطّط للحزب الحر الدستوري الجديد ولحزب الاستقلال للتنسيق بين المجاهدين في الأقطار الثلاثة؟[4] وإن اعتبرنا أنّ هذا الاتّفاق قد حدث فإنّه ذاب مع إسراع فرنسا قصد التخلّص من المحميتين

3- IRWIN M.Wall "Les Etats-Unis, la Grande Bretagne et l'affaire de Sakiet Sidi- Youssef" in **actes du VIII colloque de l'ISHMN (1998) p.217.**

4- Gian Paolo Cechi NOVATI : "Le bombardement de la Sakiet et les péripéties de la politique tunisienne face à la guerre d'Algérie" in **Actes du IX "Colloque de l'ISHMN (1998)**. P. 55-76.

- لكن هذا "الحل" جعل منهما "القاعدتين الخلفيتين للثورة الجزائرية" وذلك رغم الصعوبات التي كانت تعيشهما في شأن طبيعة علاقتهما مع فرنسا ورغم تهديداتها لهما.

وقد جاء في نص نداء جبهة التحرير أنّه "لا يمكن للجزائر المحاربة أن تستغني عن المساندة التونسية والمغربية. فحربها هي حربهما"[5] فأفضل دعم يمكن تقديمه لصالح الجزائر هو تركيز قواعد خلفية متينة في بلدان ذات سيادة معترف بها وطنيّا وعالميا الشيء الذي يمكنهما من تنظيم عمليات التعبئة والتجنيد لصالح الثورة الجزائرية.

فاستقلال المحميتين يعني حتما "وضع القواعد التي أنشأها جيش التحرير الوطني في مكانة تتمتّع بالقدسيّة"[6]

1)- الواقع التونسي في إطار هذه العلاقة وهذه الظرفية:

يتميّز هذا الواقع التونسي بالبحث عن تحقيق معادلة تتمثّل في التوفيق بين مساعدة الثورة الجزائريّة من جهة ومحاولة إيجاد حلّ (سلمي) يرضي الظرفين الفرنسي والجزائري من جهة أخرى، كما يتميّز الوضع بربط هذه المعادلة بالعمل على وضع أسس الدولة التونسية الفتيّة وهذه العملية الأخيرة مرتبطة بالمساعدات الفرنسية (الإقتصادية والفنيّة وخاصّة المالية)

هذا الواقع كان يشغل بال بورقيبة طوال الفترة الفاصلة بين 1956 و 1958.

لقد حرص بورقيبة على القيام بدور الوساطة في النزاع الفرنسي- الجزائري. ويدخل هذا الحرص في إطار موقفه المعارض للقومية العربية ولسياسة جمال عبد الناصر في شأن القضية الجزائرية ومحاولة إبعاده عن الساحة المغاربية: خاصة وأنّ مظاهر الخلاف بينه وبين جبهة التحرير الوطني (الذي برز بين 1954 و 1955) قد بدأت تزول منذ إمضاء بروتوكول الاستقلال التام في 20 مارس 1956[7]. وهذه المسألة تحيلنا حتما إلى طرف ثالث لم يكن بورقيبة غافلا عنه في هذه المعادلة وهو صالح بن يوسف الذي ما انفك ينادي، ومن ورائه مصر، باندماج الشعب التونسي إلى جانب الجزائريّين في كفاحهم ضد المستعمر[8]. فمن

5- محمّد الحربي، ذكره الهادي البكوش في:
« Le Maghreb : difficultés et espérances » in **Etudes Internationales n°71**, 1999, p. 8/9

6- Frédéric MEDARD « Les projets d'intervention militaire en Tunisie et au Maroc » **Historiens et Géographes**, n°388, oct. 2004. P.289

7- حسب أحمد توفيق المدني، ذكره لطفي الشايبي: "الدولة التونسية الجديدة..." سبق ذكره. ص . 7.

8- سامية المشاط: « Les relations franco-tunisiennes dans la tourmente algérienne : 1957-1961 » in **actes du VIII colloque de l'ISHMN**, mai 1998. p 203-216.

النتائج المباشرة لحرب الجزائر على الواقع التونسي تقاطعها مع الحملة التي شنّها صالح بن يوسف ضد بورقيبة، حملة لقيت أصداء في جبهة التحرير الوطني ممّا أدّى إلى حصول تقارب بينها وبين صالح بن يوسف[9]. فهل كان لهذا التقارب دور في التعجيل بوقوف بورقيبة منذ 1956 إلى جانب الثورة و مساندتها عمليّا بتسهيل انتصاب قوّات جيش التحرير على طول الحدود؟

كما يدخل حرص بورقيبة للقيام بدور الوساطة في هذا النزاع. في نطاق تمسّكه بالمحافظة على علاقات وطيدة مع فرنسا ومن ورائها مع المعسكر الغربي. فحسب ما أفادته جريدة "لومند" في 9 أكتوبر 1956 وجريدة "لكسبراس" في 21 جوان 1957، قد كان بورقيبة يفكّر في إقامة شكل من "الفيدراليّة المغاربية تكون فيه فرنسا عنصرا فاعلا وحسب اعتقاده تكون هذه المجموعة الفرنكو – مغاربية كفيلة بإيجاد حلّ سلمي وسريع للأزمة الجزائريّة"[10]. وهو رأي قابلته جبهة التحرير بالرفض.

إذا أوجد بورقيبة نفسه بين اختيارين:

من جهة، تربط فرنسا إلتزامها بمساعدة الدولة التونسية اقتصاديا وماليا[11] بتخلّي وعدول تونس عن مساندتها لجيش التحرير، ومن جهة أخرى، كان بورقيبة وسياسة حكومته في علاقتهما مع فرنسا محلّ أنظار جبهة التحرير، فكلّ مسعى يقرب وجهة النظر بين تونس وباريس يمكن تأويله من طرف جبهة التحرير كتخلّي عن القضية الجزائريّة لذاك تصدّت لكلّ محاولة قام بها بورقيبة لاقتراح هدنة مع فرنسا.

فكان إذا من العسير التوفيق بين الموقفين: التونسي المدعم للثورة الجزائرية والفرنسي الرافض لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بل حتى حقّه في وجوده كشعب لا علاقة له بفرنسا.

فترتّب عن ذلك تأزّم العلاقات بين تونس وفرنسا وممّا زاد في تأزّمها تعدد وتنوّع أشكال المساندة التونسية للثورة الجزائريّة.

9– م.م Gian Paolo Cechi Novati : « Le bombardement »

10– سامية المشّاط: م.م « Les relations franco-tunisiennes... »

11– حسب اتّفاقية 20 أفريل 1957، وعدت فرنسا تونس بمساعدة مالية تقدّر بمليارين من الفرنكات (أنظر سامية المشاط).

2)- مظاهر وأشكال المساندة التونسية للثورة الجزائرية:

تعدّدت وتنوّعت أشكال الدّعم التونسي للقضيّة الجزائريّة إلاّ أنّ المظهر الذي زاد في تعقيد المسألة وتطوّر العلاقات التونسية الفرنسية نحو التوتّر هي قضيّة تمرير السلاح إلى المقاومين الجزائريّين عبر التراب التونسي. فحسب بعض الدراسات وقع تمرير ما بن 400 و 500 سلاح كلّ شهر إلى الجزائر منذ صائفة 1956 كما يذكر المكتب الثاني للمخابرات الفرنسية عبور 1.200 سلاح كلّ شهر منذ 1957، منها عدد كبير من الأسلحة الثقيلة[12].

وقد أعربت الحكومة الفرنسية عن "تأسّفها" وآخذت بورقيبة على ذلك. ولكن، هل كان في استطاعة بورقيبة، حتى وإن افترضنا أنّه يرغب في ذلك، وضع حدّ لهذه الحركة؟.

ومن مظاهر المساندة الأخرى التي كانت تثير قلق باريس وخاصّة العسكريّين في الجزائر هو إمكانية حصول الجزائريّين المقيمين بتونس على "جواز تنقّل" مؤشّر من طرف السلطات الأمنية التونسية إلى جانب تمتّع عناصر جبهة التحرير القيادية بالحرية التامة في الشغل داخل التراب التونسي[13].

كما أدّى السند الإعلامي إلى غيظ "اللوبي" الاستعماري والعسكري الفرنسي وإلى تحرّش جيشه على طول الحدود التونسيّة- الجزائريّة، فإلى جانب الدّعاية التي يقوم بها الديبلوماسيّون التونسيّون في مناصبهم بدأت تونس مساء يوم الأحد غرّة جويلية 1956 في بث برنامج بعنوان "صوت الجزائر"، ورأت الحكومة الفرنسيّة أنّ لهجة هذه الحصّة كانت حادّة في مواجهتها للسياسة الفرنسية في الجزائر[14].

وكان من نتائج هذا الدعم والمساندة تعرّض البلاد التونسية إلى تهديدات مستمرّة من قبل فرنسا إلى جانب استعمال الحكومة الفرنسية سياسة "الترغيب".

تأثّرت إذا العلاقات التونسية – الفرنسية بتطوّر الأحداث في الجزائر من 1956 إلى 1958 وخاصّة بسبب تعاظم المساندة التونسية لها[15].

12- Frédéric Médard « Les projets… » **op.cit.** p 289.

13- محمّد لطفي الشايبي: "الدولة التونسية..." سبق ذكره ص 4.

14- مولدي بشير: "نحو تونسة الإذاعة في الخمسينات" **أعمال الندوة التاسعة للمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، 1998، ص 89-65.

15- الإطلاع أكثر على هذه المسألة أنظر:

- Amira Aleya Sghaier : « Les Tunisiens et la révolution algérienne » im méthodologie de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb » Zaghouan, FTERSI, 1998, pp. 109- 141.

II- العلاقات الفرنسية – التونسية قبل الإعتداء:

تميّزت هذه العلاقة طوال الفترة التي تشغلنا بعدم الاستقرار وتعدّد المواقف وتنوّعها تجاه مختلف القضايا المتشعّب والمتداخلة. فيطغى عليها أحيانا طابع الحوار والتفاهم وحينا آخر الصلابة والتجذّر وقطع التواصل.

كما تأثّرت هذه العلاقات بطبيعة العلاقة بين حكومة الجمهورية الرّابعة والسلطة العسكريّة بالجزائر. ففي هذا الشأن والأغلب على الظّن، أنّ موازين القوى في التعامل بين المؤسّستين لم تكن لصالح الجمهورية الرابعة التي كانت تعيش لحظاتها الأخيرة وستكون عملية الاعتداء على الساقية الضربة القاضية التي ستطيح بها[16]. فقد كانت السلطة العسكرية بالجزائر تحبّذ سياسة "الأمر المقضي" وتسلّط ضغوطات على حكومة باريس، رافعة شعار مصلحة فرنسا ومعتمدة على الأوساط الاستعمارية واليمينيّة المتطرّفة.

ففي 18 ديسمبر 1956، في بيان يحمل رقم 1، يؤكّد الجنرال سالان (Salan) للجيش:

"أنّ الهجوم هو أنجع الحلول والطرق لسدّ الطريق أمام الخصم ومنعه من الاجتياز إلى مناطقنا. وإذا ما تعرضنا إلى أضرار منه فعلينا جبرها في عقر داره"[17].

إنّ الاهتمام الكبير الذي أولته القيادة العسكرية لحماية الحدود بإقامة "الحواجز" يرتبط بارتقاء المحميتين السابقتين إلى الاستقلال وتواصل هذا الاهتمام حتى استقلال الجزائر كما تطوّرت هذه الاستراتيجية بتطوّر جيش التحرير خارج تلك الحدود من الجانبين التونسي والمغربي. فنفهم إذا لماذا تعدّدت الاعتداءات ضد المنطقتين الحدوديتين وسنّ قانون "حق التتبّع" أو "الملاحقة" داخل الترابين وصل بالنسبة للبلاد التونسية إلى عمق 25 كلم[18].

- « Trafic d'armes en Tunisie : 1942-1962 » IBLA, 66 année, 2003.
- « La Tunisie, Base- arrière de la révolution algérienne. 1954-1962 » In RHM, n 118, 2005.

16- أنظر مقال F.MEDARD ، م.م.

17- Poillat (CL) : **Dossier secrets de l'Algérie**, Presse de la cité, 1962, p.308.

18- يشير الهادي البكوش في دراسته حول هذه المسألة إلى تشابه هذه الوضعية مع تلك التي تعلّل بها الفرنسيّون في 1881 لاحتلال البلاد الفرنسية، أي انعدام الأمن على الحدود. فقاموا بعدّة غارات:

- 16 أكتوبر 1956: فج حسين وحيدرة.
- 24 أكتوبر 1956: عين دراهم وجندوبة

ماي 1957: اشتباك في عين دراهم (جرح خلاله خميس الحجري).

بل إنّ الأمور تجاوزت الاعتداءات "الخاطفة"، إذ أقدم اليمين الفرنسي المتطرّف على تحريض قيادات الجيش الفرنسي وجعلهم يقتنعون بأنّ القضاء على الثورة الجزائريّة يتوقّف أوّلا وأخيرا على ضرب المحميتين السابقتين وإن ألزم الأمر إعادة احتلالهما لإجبارهما بالقوّة على قبول وجهة نظر الفرنسيين أي:

- طرد قواعد الثورة الجزائريّة من أراضيهما.
- الموافقة على إيجاد قوّة دوليّة لحراسة الحدود من الناحية التونسية والمغربيّة، أمّا الجانب الجزائري فهو يعدّ من مشمولات فرنسا "التي هي بصدد معالجة مسألة داخليّة".
- التنازل عن مطالبة فرنسا بجلاء قواتها من المحميتين السابقتين[19].

وقد تمّت فعلا دراسة وإعداد عملية عسكريّة هجومية خططت لها القوات العسكرية الفرنسية في الجزائر بالاتّفاق مع القيادة العليا في باريس قصد ضرب البلادين تونس والمغرب الأقصى وذلك خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 1956[20].

لكن هذا المخطط لم يكتب له أن يمرّ إلى مرحلة الإنجاز بسبب حادثة اختطاف الطائرة التي كانت تنقل قيادي جبهة التحرير في أكتوبر 1956 إلى جانب انشغال فرنسا بأزمة قناة السويس والإعداد للمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر.

كانت إذا مسألة الحدود مسألة بالغة الأهمية في نظر الفرنسيّين لحماية "الجزائر الفرنسية" من "تسرّب عدوى الاستقلال إليها"[21]. فكان لا بدّ من إقامة "حزام صحّي" في منطقة لم تعد آمنة ويصعب التحكّم فيها[22].

فلم تكن حادثة الساقية الاعتداء الأوّل كما ذكرنا، الذي استهدف حرمة التراب التونسي، بل الرابع والثمانين منذ الاستقلال[23].

19- براهمي، محمّد **الذكرى الرمز**، مداخلة مطبوعة بمناسبة إحياء ذكرى أحداث الساقية، 1996، ص-6.

20- المصلحة التاريخية للجيش البرّي (الأرشيف العسكري بفنسان)، ملف 1929 1H .

21- الجنرال ج.دلماس:

G.DALMAS : « Evolution générale des barrages-frontières en Algérie » **in Revue Internationale d'Histoire Militaire**, n°76, 1997.

22- حسب تصريح جاك شوفالييه النائب عن مدينة الجزائر وكاتب مساعد للدولة في وزارة الحرب، ذكره P.Fouquet-Lapar في مقال:

« Opération sur la frontière algéro-tunisienne et sur son barrage » in R.I.H.M. n°76, 1997.

23- ذكره الشابي، م.م. والهادي البكوش، م.م...

إلاّ أنّ هذه الاعتداءات المتكرّرة لم تشف غليل العسكريّين الذين كانوا يرغبون في أكثر من مجرّد اعتداء، واختطاف و تجسّس بالطائرات...

وهذا ما أكّده الجنرال سالان، في مذكّراته (الصّفحات 248/243) عندما أعتبر أنّ "المعركة الحقيقية من أجل الجزائر تدور على الجبهة التونسية..." ويتنزّل هنا أمر 6 سبتمبر 1957 المتعلّق "بإعادة مراقبة التراب التونسي مؤقّتا" والذي أمضاه الجنرال سالان نفسه[24].

انطلق التخطيط لهذه العملية من باريس ويتمثّل في عملية برّية على محور: غار الدماء- مجاز الباب- تونس، بالتنسيق مع عملية جويّة ضدّ تونس وبنزرت وأخرى برّمائيّة ضدّ سوسة[25].

ويدّعي الجنرال إدمون جوهو في كتابه[26] "Ce que je n'ai pas dit" ، أنّها عمليّة تهدف إلى إقناع التونسيّين بأنّ الجيش الفرنسي يقصد من تدخّله في التراب التونسي "تخليصهم من قبضة جبهة التحرير".

وإن تمّ العدول عن هذا المخطّط فإنّ ضرب المقاومة الجزائريّة في البلاد التونسية بقي واردا طوال الثلاثية الأخيرة من سنة 1957 وذلك رغم الجهود المبذولة لتفادي التصعيد.

منذ جوان 1956، اتّضح جليا موقف بورقيبة للبحث عن حلول سلمية وكانت هذه المبادرة ترضي بعض الأطراف وخاصّة الولايات المتّحدة الأمريكية التي عملت للنظر في مطلب تونس قصد الإلتحاق بمنظّمة حلف الشمال الأطلسي. ولكنها تتعارض مع مصالح فرنسا التي تريد فرض شروطها وتتعارض أخيرا من جبهة التحرير وأنصار بن يوسف ومصر نخصّ بالذكر منهم العربي بن مهيدي ومراد ديدوش[27].

فمن بين المساعي التي تمّت لتهدئة الوضع، زيارة الباهي الأدغم إلى باريس يوم 21 ديسمبر 1956 تبعها قدوم كاتب الدولة للشؤون المغربية والتونسية موريس فور إلى تونس يوم 14 فيفري 1957 .

24- البكوش، م.م: (عملية لم تنفّذ بسبب سقوط حكومة Borgès وذهاب وزير الحرب Morice)

25- R.SALAN : Mémoires, T. III, fin d'un Empire, p. 245-247.
« Ce projet s'intitule : « reprise de contrôle temporaire du territoire tunisien ».

26- ذكره ميدار. ف، م.م.

27- G.P. Cechi Novati « Le bombardement.... » م.م.

من أهم نتائج هاتين الزيارتين إرضاء بعض المطالب التونسية مثل تسليم بعض الثكنات إلى السلطة التونسية، كثكنات القصبة و تطاوين وسوسة. ولكن بعض الخلافات بقيت قائمة خاصة مسألتي الجلاء العسكري والقروض، كما أنّ اللجوء إلى استعمال القوّة بقي واردا في كلّ لحظة إذ في 19 فيفري 1957، أعلن الجنرال Noiret قائد الوحدات العسكريّة بقسنطينة استعداه للقيام بحملة عسكرية ضد البلاد التونسية[28]. ولكن في باريس مازال الاتجاه نحو الحذر والبحث عن حلول ديبلوماسية.

ففي جويلية 1957 حصل اتّفاق حول إجلاء القوات الفرنسية من كامل البلاد التونسية باستثناء بنزرت، العوينة، قفصة، صفاقس ورمادة مع التأكيد على أنّ فرنسا ستحافظ على مبدإ "حق التتبّع".

ويمكن اعتبار أنّ الموافقة على هذا الجلاء الجزئي هي استراتيجية لعزل الجزائريّين وبث الانشقاق بين شعوب وقادة المغرب العربي[29]. ولكن يبدو وكأنّ بورقيبة كان راضيا ومقتنعا بهذه الاتّفاقية وذلك تماشيا مع مبادئه إذ يعتبرها خطوة إلى الأمام في طريق التخلّص نهائيا من الحضور الفرنسي ودعم السيادة التونسية وبذلك يمكن لتونس أن تضاعف مساندتها للثورة الجزائريّة.

ويبدو وكأنّ الحكومة الفرنسية قد أدركت هذا التحليل إذ صرّح وزير الدفاع أ.موريس لجريدة Carrefour في 28 أوت 1957 أنّ الاتّفاقية مع تونس "لا تمنع فرنسا من تطبيق "حق الملاحقة" ضدّ المجاهدين الجزائريّين في البلدان المتاخمة للجزائر وفقا للقانون الدولي..."[30].

بداية من نوفمبر 1957 وبعد سقوط حكومة بورجس يبدو وكأن العلاقات التونسية-الفرنسية بدأت تسير نحو الإنفراج ولكنّه انفراج وهمي إذ نلمس من الرسالة التي بعث بها رئيس الحكومة الفرنسي فليكس قيار إلى بورقيبة يوم 19 ديسمبر 1957 أنّ حكومته تريد مساومته قصد التخلّي عن الوقوف إلى جانب ما نعته "بالتمرّد الجزائري" إذ قدّم موافقة مبدئيّة لتلبية مطلبين تونسيين:

- الجلاء العسكري باستثناء بنزرت.

28- المصلحة التاريخية للجيش البرّي، ملف 1H 1929.

29- الهادي البكوش، م.م.، ص 6.

30- أنظر الهادي البكوشن م.م.

– وضع حدّ للإمتيازات التي يتمتّع بها البنك الجزائري التونسي في شأن عملية إصدار العملة والإعداد لإنشاء معهد وطني للإصدار[31].

هل كانت فرنسا تعتقد أنّ سياسة "الإغراء" يمكن أن تؤدّي إلى نتائج تتفق مع مصالحها؟

إنّ هذا الإغراء كان مرفوقا بشروط لم يكن من السهل قبولها من الطرف التونسي. فقد قدّرت السلط الفرنسية تطبيق ما التزمت به بعد ستّة أشهر على الأقل كما اشترطت تعويض الفنيّين الفرنسيّين المشرفين على القواعد الجوية والمطارات بجنود مدّعية ضرورة حمايتها. لكن يبدو وأنّ بورقيبة لم يصادق على هذه الشروط. فقد رفض الآجال التي حدّدتها فرنسا لتطبيق الجلاء وعبّر عن رغبته في أن لا تتجاوز الثلاثة أشهر لتتطابق مع الاحتفال بالذكرى الثانية للاستقلال[32].

مهما يكن من أمر، فإنّ الأوساط العسكرية الفرنسية بالجزائر لم تقبل هذه المقترحات وسعت إلى إحباطها رغم أنّها لم تفض إلى أي نتيجة. فتعدّدت الاعتداءات ضد التراب التونسي من ذلك خرق الحدود التونسية يوم 2 جانفي 1958 في مستوى الرديّف ومحاصرة منطقة فمّ الخنقة ثم انسحبت الجيوش الفرنسيّة مخلّفة ثلاثة قتلى وأربعة جرحى وتمّ اختطاف عشرة أشخاص.

ورغم هذا حاول بورقيبة تهدئة الوضع واقترح في خطاب يوم 9 جانفي 1958 تصفية النزاع بينه وبين باريس دون يكون ذلك مشروطا بإيقاف القتال في الجزائر.

فهل كانت العملية التي أقدم على إنجازها جيش التحرير يوم 11 جانفي 1958 على بعد بضعة كيلومترات من الحدود التونسية داخل التراب الجزائري (جبل الكوشة) ضد كتيبة فرنسية كجواب على مقترح بورقيبة وتعبير عن موقفه ضد "سياسة الحوار"[33]؟

على كلّ تبقى ظروف هذه العملية غامضة وفيها تضارب حول من يتحمّل مسؤوليتها. فحسب الجنرال جوهو، إنّ هذه العملية التي قتل فيها خمسة عشرة جنديا وأسر أربعة من الجانب الفرنسي كانت في البداية مخطّطة من طرف القبطان آلار الذي استعدّ لنصب كمين لفرقة من المجاهدين قرب الحدود التونسية، في مكان يستخدم للعبور إلى التراب التونسي.

31– المرجع نفسه.

32– المرجع نفسه. يعتمد الهادي البكوش في هذا التحليل على خطاب بورقيبة ليوم 26 ديسمبر 1958 الذي شرح فيه أسباب سكوته على مقترحات قيار.

33– سامية المشاط، **أشغال الندوة الثامنة... م.م.**

وتفطّن المقاومون وردّوا الفعل بمساندة الجيش التونسي الذي كان متواجدا من وراء الحدود واستغل الجنرال سالان هذا الحدث لاتهام تونس بأنّها تأوي الأربعة أسرى الفرنسيّين[34].

شكّلت هذه العملية وتبعاتها السبب المباشر لارتكاب الفرنسيّين عملية قصف الساقية يوم 8 فيفري كما تسبّبت في "القطيعة" بين بورقيبة وقيار. كما فهم بورقيبة وأدرك أنّ الوضع يتطوّر بشكل خطير وينذر بوقوع حدث رهيب[35].

وكانت "الفاجعة". فما هي نتائجها وأبعادها؟

III – نتائج الاعتداء وأبعاده:

صرّح الجنرال سالان في مذكّراته معبّرا عن سخطِه بسبب الدعم الذي يتلقاه جيش التحرير بالبلاد التونسية: "نتيجة لعمليات نفسانية وتحرّكات ميدانية ناجحة وصلنا في بداية 1958 إلى نتائج مرضية. بينما كنّا نسيطر على الوضع تعرّضنا إلى مضايقات مردّها المساعدة التي تتلقاها جبهة التحرير الوطني من تونس وهذا ما دفعني إلى قصف ساقية سيدي يوسف"[36].

فهل كان هذا الاعتداء مجرّد ردّ فعل انتقامي و تأديبي أم كان يعلن عن الاستعداد لإعادة السيطرة المباشرة الفرنسية على تونس كما كان مخططا من طرف "اللوبي" العسكري في الجزائر؟ إذ أنّه لا يمكن قبول أنّ هذه الهجمة كانت "لمعالجة حدث على الحدود"[37].

لماذا ساقية سيدي يوسف؟

إنّ هذه القرية إلى جانب غار الدماء تمثّل مركز العبور والتسرّب لوحدات المجاهدين إلى ولايتي 2 و 3 وقاعدة الانطلاق للفيلق الثالث لولاية سوق هراس بالنسبة للعمليات بين الحدود والحواجز المكهربة[38] فكان لا بدّ بالنسبة للفرنسيّين من ضرب هذه القاعدة لقطع المدد وسدّ الطريق أمام الثوّار الجزائريّين.

34– أنظر الهادي البكوش، م.م.

35– حسب ما جاء في خطابه يوم 6 فيفري 1958.

36– ذكره الهادي البكوش، م.م.

37– حسب ما جاء في جريدة Libération ليوم 10 فيفري 1958.

38– لطفي الشايبي، م.م.

مهما يكن من أمر فإنّ هذه العملية لم تبق منحصرة في بوتقة النزاع الفرنسي – الجزائري والتونسي – الفرنسي. فقد أحدثت وقعا انصهر في إطار الوضع الجغراسياسي للمتوسّط ككلّ وللحوض الغربي بصفة خاصّة كما تفاعلت هذه العملية مع إرهاصات الحرب الباردة التي شهدت "انتعاشة" بعد خيبة الأمل في سياسة الانفراج و "التعايش السلمي" على إثر وفاة ستالين.

فلم تكن منعزلة عن بقية الأحداث التي عرفها العالم منذ أزمة قناة السويس والتمركز السوفياتي في الحوض الشرقي للمتوسط. فتم استغلالها في إطار الصراع الايديولوجي والعسكري بين الشرق والغرب.

1)- مواقف القوى العظمى:

استغلّ الاتّحاد السوفياتي هذا الحدث واستغلّ مناقشته في مجلس الأمن ليقول رأيه ويعبّر عن موقفه في شأن الحرب الجزائرية – الفرنسية ويفضح السياسة الاستعمارية الفرنسية ومن ورائها المعسكر الليبرالي. وهذا ما يفسّر إسراع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لعرض وساطتهما وإقناع التونسيّين بسحب الشكوى التي تقدّموا بها لدى هذا المجلس[39].

كما عرفت العلاقات بين فرنسا وحلفائها في المعسكر الغربي بسبب هذه العملية نوعا من "الارتباك" أو "الإحراج" فكان أهم حلفاء فرنسا متمسكين بالاتفاقيات التي تفرض المساندة ولكن ومن جهة أخرى دفعت بهم هذه العملية إلى "محاسبتها" حتى لا تكون سياستها سببا في زعزعة منطقة "شمال إفريقيا" وهي منطقة تعدّ ذات أهمية بالغة في الاستراتيجية الأمريكية لحماية الحوض الغربي للمتوسط خصوصا منذ التدخل السوفياتي في الجانب الشرقي منه بعد أن استغل أحداث أزمة قناة السويس.

فكل ما كان يهم الولايات المتحدة في هذه القضية هو حماية منطقة "شمال إفريقيا" من الخطر السوفياتي الذي بدأ يتسرّب، حسب الزعم أيزنهاور، عن طريق جمال عبد الناصر ولا يمكن أن يتمّ هذا الأمر "إذا ما عملت فرنسا على إيجاد حل لهذه المعضلة حتى لا تدفع بالوطنيّين الجزائريّين في أحضان عبد الناصر"[40].

39- براهمي، محمّد، م.م.

40- **المرجع نفسه**، رسالة من أيزنهاور إلى فليكس قايار بتاريخ 11 أفريل 1958.

لكن لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أنّ فرنسا أصبحت تحترز من السياسة الأمريكية التي كان يهمّها خروج فرنسا من "شمال إفريقيا" "لغايات متعدّدة" كما عبّر عن ذلك... الوالي العام في الجزائر جاك سوستيل[41]. أمّا كاتب الدولة الأمريكي دولس فقد عبّر من جهته عن قلقه من السياسة الفرنسية في الجزائر، سياسة لا يمكن، حسب اعتقاده، إلاّ أن تؤدّي إلى حرب تشمل كامل بلدان المغرب العربي [بما في ذلك ليبيا] ومن المنتظر أن تتمتّع هذه البلدان، حتما، بمساندة مصر ومن ورائها بعض البلدان العربية الأخرى. كما يمكن أن يستغلّ الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية هذا الوضع المتفجّر لتقديم المساعدة والمساندة المالية والعسكرية[42].

أبرزت إذا حادثة الاعتداء على ساقية سيدي يوسف مدى تشعّب القضايا المطروحة على الساحة المغاربية وتجاوزها الخلاف التونسي – الفرنسي والجزائري الفرنسي وانصهارها في خضمّ الحرب الباردة ومساعي كل من المعسكرين لكسب مواقع استراتيجية.

كما فجّرت هذه القضية تناقضات المعسكر الليبرالي وعدم التنسيق بين عناصره. فالولايات المتّحدة التي كانت تملك قواعد عسكرية في التراب الليبي والمغربي كانت تستخدمها لصدّ الخطر الشيوعي، بينما فرنسا كانت تستخدم قواعدها في تونس والمغرب الأقصى لضرب المقاومة الجزائريّة.

فكانت فعلا حادثة الساقية تشكّل منعرجا حاسما إذ أبرزت أنّ السياسة الفرنسية لم تعد تتماشى مع الأوضاع الرّاهنة وهذا ما حمل جريدة "المانشستر" البريطانية، على أن تعلّق على هذه السياسة بقولها: "إنّ هذه السياسة ظلّت دائما تعتمد على الخرافات والاعتقادات الخاطئة. فهي تعتبر تونس ميدانا خاصّا بها وحدها ويمكن فصلها عن بقية العالم... فعلى فرنسا أن تتعامل معها ندّا للندّ"[43].

41– تبرز هذه القضية في العلاقات بين الولايات المتّحدة وفرنسا في مسألة قاعدة بنزرت.

42– "الوثائق الديبلوماسية الفرنسية" .D.D.F, I 1958: تصريح سفير فرنسا في واشنطن إلى ك. بينو يوم 9-2-58. ذكره IRWIN ص 218، سبق ذكره.

كما صرّح كاتب الدولة الأمريكي فوستر دولس يوم 11-2-58 في هذا الشأن أنّ "فاجعة الساقية أثبتت أنّه لا يمكن فصل القضية الجزائريّة عن المشاكل التي تعيشها كل من تونس والمغرب الأقصى" ذكره البكوش.

43– البراهمي، محمّد، سبق ذكره.

ومن مظاهر هذه التناقضات التي فجّرتها عملية الاعتداء على ساقية سيدي يوسف. تنكر الجهاز العسكري الفرنسي (الجنرالات) للوساطة الأنقلو- أمريكية. كما نقدوا بشدّة حكومتهم التي قبلت هذه الوساطة متعرّضة هكذا إلى طرح المسألة الجزائريّة على الصعيد الدولي وهذا طبعا ما لا يرغبه العسكريّون المتمسّكون "بالجزائر الفرنسية" والساعون إلى محو وصمة العار التي أصابت فرنسا في ماي 1954 ولا يرغبون في إهانة ثانية.

2)- النتائج والأبعاد على المستوى المغاربي:

هل كان العسكريّون بالجزائر ومن ورائهم الاستعماريّون واليمين المتطرّف في باريس يخططون لإعادة احتلال البلاد التونسية أم أنّ القصد من الاعتداء على ساقية سيدي يوسف كان ضرب عزائم التونسيّين وصدّهم عن الوقوف إلى جانب الجزائريّين و "تلقينهم درسا"؟

على كل، إنّ حسابات العسكريّين والاستعماريين قد باءت بالفشل[44].

لقد تسبّب هذا الاعتداء في انهيار الجمهورية الرّابعة ولا انهيار التآزر التونسي- الجزائري. وعجّل بالقطيعة بين الحكومتين الفرنسية والتونسية وساهم في تجذّر المواقف التونسية في النزاع مع فرنسا حول القواعد العسكرية الفرنسية بالتراب التونسي. وهذا حسب اعتقادي، ما يفسّر الاعتداء الثاني الذي لا يمكن فصله عن ملابسات العدوان على الساقية، أي معركة رمادة في أواخر ماي 1958 وانطلاقا من هذا الحدث، التدرّج نحو إيجاد حل نهائي لمسألة قاعدة بنزرت[45].

من جهة أخرى أكّدت هذه العملية التضامن المغاربي الذي برز في ندوتي طنجة من 27 إلى 30 أفريل 1958 وتونس من 18 إلى 20 جوان 1958. وهما ندوتان حدّدتا طبيعة السياسة التونسية والمغربية تجاه المسألة الجزائرية مع مراعاة العلاقات المستقبلية مع فرنسا والغرب بصفة عامّة[46]. ولم يعد بورقيبة يخفي "أنّ الكرة أصبحت في الميدان الفرنسي"[47].

44- محمّد لطفي الشايبي، سبق ذكره.

45- أنظر مقالنا حول العلاقات التونسية – الفرنسية ومسألة قاعدة بنزرت 1956 - 1963. في إطار أشغال الندوة العلمية لجمعية صيانة مدينة بنزرت، جويلية 2003 (تحت الطبع).

46- Mansar Adnen : " Les relations tuniso-françaises au lendemain de l'indépendance dans le discours de Bourguiba" in Actes du 8ème colloque : **Histoire Orale et relations tunisio-françaises, de 1945 à 1962: La parole aux témoins.** (ISHMN -Tunis- 1998).

47- مشاط (سامية)، سبق ذكره.

إنّ مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية أصبح رهين تفهم فرنسا للواقع المغاربي كما تفرضه المعطيات الجديدة إقليميا وعالميا ولا كما أراد أن يتصوّره دي غول حال وصوله إلى الحكم من جديد محاولا إنقاذ ما يمكن إنقاذه في "الجزائر الفرنسية". وقد ردّ فرحات عبّاس على مقترح الجنرال في شأن مستقبل "الجزائر الفرنسية" في مقال ورد "بالمجلة الاقتصادية-السياسية المصرية" بتاريخ 4 جوان 1958 [48]. "إنّ العشرة ملايين من الجزائريّين الذين يريد دي غول سرقتهم سيكوّنون مع أشقاءهم التونسيّين والمغربيّين الدولة المغاربية المتحدة التي ستكون القلعة الحصينة والصخرة العاتية التي تتحطّم عليها آمال وأحلام جنرال فرنسا العظيمة".

خـــاتمـــــــــة:

لم يكن يعلم أولائك الذين أقدموا على قصف ساقية سيدي يوسف بعد رجوعهم إلى قواعدهم أنّهم ساهموا في عملية تعدّ من العمليات الحاسمة في معركة الجزائر تعدّدت أبعادها ونتائجها.

فقد تغيّر وضع بلدان المغرب العربي وكذلك طبيعة علاقاتها مع فرنسا واتّخذ التاريخ منعرجا جديدا إذ:

- تمّ الجلاء العسكري عن كامل التراب التونسي باستثناء بنزرت.
- تأكّدت مناعة الحدود التونسية.
- دعم استقلال البلاد التونسية.

وهذه النتائج ساهمت بدورها في تقوية الدعم الذي قدّمه التونسيّون إلى الجزائريّين.

48- أورده براهمي (محمد)ن سبق ذكره.